

مرفق تمويل إعادة الهيكلة وتوفير السيولة للشركة التونسية للكهرباء والغاز

الموقع:	تونس
رقم المشروع:	٥١٨٥٩
قطاع الأعمال:	الطاقة
نوع الإشعار:	حكومي
التصنيف البيئي	B
التاريخ المستهدف للموافقة:	٢٤ يونيو (حزيران) ٢٠٢٠
الحالة الراهنة للمشروع:	تم مراجعة فكرة المشروع
تاريخ الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع	١٥ مايو (أيار) ٢٠٢٠
باللغة الإنجليزية:	

نسخة مترجمة من وثيقة ملخص المشروع: العربية

وصف المشروع تقديم قرض سيادي مضمون إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز أو "الشركة" لمساعدة الشركة في إصلاحاتها وتطوير قطاع الكهرباء في تونس. يجمع المشروع بين أهداف الإصلاح طويلة المدى والاستجابة الفورية لأزمة كوفيد-١٩.

أهداف المشروع سيتم استخدام عائدات قرض البنك من أجل (١) توفير دعم السيولة للشركة التونسية للكهرباء والغاز كاستجابة فورية على أزمة كوفيد-١٩ الحالية، و(٢) إعادة تمويل الدين قصير الأجل الحالي لإطالة مدة السداد وتوفير شروط أكثر اتساقًا مع عمليات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

الهدف العام هو إصلاح وإعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وقطاع الطاقة التونسي لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. سيتضمن المشروع خريطة طريق شاملة لإصلاح الشركات، بما في ذلك تدابير لتحسين حوكمة الشركة والإدارة المالية والاستراتيجية والمخاطر وتكامل الطاقة المتجددة والمشتريات.

الأثر الانتقالي درجة الأثر الانتقالي المتوقع: ٦٠ سيساهم المشروع في (١) سمة الانتقال "المرونة - القدرة على التصدي للتحديات" من خلال توفير تسهيلات رأس المال العامل للشركة التونسية للكهرباء والغاز وإعادة تمويل ديونها قصيرة الأجل الحالية، وبالتالي تخفيف الضغط المالي الحالي على الشركة؛ و(٢) سمة الانتقال "جيد الإدارة" من خلال اعتماد وتنفيذ خطة عمل حوكمة الشركات والمناخ تهدف إلى إصلاح ممارسات الحوكمة العامة للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

العميل الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة التونسية للكهرباء والغاز هي الشركة الوطنية التونسية المتكاملة للكهرباء والغاز المملوكة للدولة بنسبة ١٠٠٪، وهي تحت إشراف وزارة الطاقة والمناخ والانتقال الطاقوي. تأسست في عام ١٩٦٢ (المرسوم بقانون رقم ٨-٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٠٤/٠٣)، عندما قررت الحكومة التونسية تأميم توليد ونقل وتوزيع

واستيراد وتصدير الكهرباء والغاز، وعُهد بهذه الأنشطة إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

التمويل المقدم من البنك

٣٠٠ مليون يورو

قرض سيادي مضمون يصل إلى ٣٠٠ مليون يورو للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

تكلفة المشروع الإجمالية

٣٠٠ مليون يورو

سيتم توفير جزء من المشروع كدعم للسيولة كاستجابة فورية لأزمة كوفيد-١٩ الحالية وسيتم استخدام جزء آخر لإعادة تمويل دين قصير الأجل.

الملخص البيئي والاجتماعي

تم تصنيف المشروع من الفئة (B) (وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩) وبمخاطر منخفضة ومتوسطة. وتتسم الآثار/المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بتوفير تسهيلات السيولة وإعادة الهيكلة للشركة التونسية للكهرباء والغاز بالمنخفضة حيث أن المشروع لا يتضمن نفقات رأسمالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز هي عميل حالي للبنك يخضع لمراقبة منتظمة من قبل استشاري بيئي واجتماعي مستقل. تم إجراء الفحوصات البيئية والاجتماعية النافذة للجهالة داخلياً، وتتضمن مراجعة لأحدث نتائج المتابعة والمناقشات مع العميل لتقييم التقدم الأخير في تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية الجارية.

التعاون الفني وتمويل المنحة

سيتم تقديم المساعدة الفنية للشركة لأغراض:

- (١) **حوكمة الشركات والامتثال** - إدخال تحسينات على هيكل حوكمة الشركات وقدرات الشركة على اتخاذ القرار.
- (٢) **الاستراتيجية والمخاطر** - تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر وأدوات تقييم المخاطر لكل نشاط أعمال.
- (٣) **الإدارة المالية** - دعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز في تحسين أدوات التنبؤ والمحاسبة التحليلية.
- (٤) **اختراق الطاقة المتجددة** - تحليل قدرات تكامل الطاقة المتجددة ومواصلة تطوير إطار الإنتاج الخاص.
- (٥) **المشتريات الإلكترونية** - توسيع استخدام منصة المشتريات الإلكترونية أو ما تعرف باسم "منظومة الشراءات العمومية على الخط TUNEPS" لتوسيع فرص مشتريات الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتشمل عالمياً أوسع من الشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة.

بيانات الاتصال بالعميل

بسمة جعفر بن نصر

bjaafar@steg.com.tn

+٢١٦ ٧١ ٣٤١ ٣٤٥

www.steg.com.tn

٣٨ شارع كامل أتاتورك ، ١٠٨٠ تونس

٢٠ مايو (أيار) ٢٠٢٠

آخر تحديث لوثيقة ملخص
المشروع

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ
الهاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٣٣٨ ٧١٦٨

البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أو الاتصال على الهاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٣٣٨ ٦٧٩٤، أو البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعمليات والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافذة للجهة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب إلى كبير مسؤولي الامتثال عن طريق البريد الإلكتروني إلى Compliance@ebrd.com. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١

يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. (باللغة الإنجليزية)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

آلية شكاوى المشاريع

تقوم آلية المساءلة بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب الخاصة بنا لمعرفة كيفية تقديم شكوى من خلال النموذج السري عبر الإنترنت، أو عن طريق البريد الإلكتروني أو البريد أو الهاتف. نحن على استعداد لمناقشة مخاوفكم والإجابة على أي أسئلة قد تكون لديكم حول تقديم أو معالجة الشكاوى. يمكن الحفاظ على سرية هويات أصحاب الشكاوى عند الطلب.

يُرجى ملاحظة أنه بعد تعيين رئيس الآلية الجديدة في عام ٢٠٢٠، ستدخل سياسة المساءلة المستقلة بشأن المشاريع والتوجيه حيز النفاذ لتوجيه معالجة القضايا.